

اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وأهميته في التنمية الاقتصادية للمدة (2000-2020)

The Trends of manufacturing industries in Algeria and its importance in economic development for the period(2020-2000)

عبد الغفار غطاس¹*

¹ جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريش، abdelghaffar.ghettas@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/04/11

تاريخ الاستلام: 2022/02/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى محاولة تحليل اتجاهات قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر، ومعرفة الأهمية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني، باعتبار أن هذا القطاع أحد أهم القطاعات المعول عليها في إطار خطط التنويع الاقتصادي وإيجاد مصادر بديلة للدخل، وذلك من خلال فهم المؤشرات المتعلقة بالقطاع الصناعي، وتحليل تنافسية الصناعة التحويلية عن طريق مؤشرات المقارنة الدولية. تشير نتائج التحليل إلى أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر بالرغم من الاستراتيجية الجديدة المنتهجة إلا أنه لم يحقق القيمة المضافة في الاقتصاد، لعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة، فضلاً عن عدم توفر الظروف المؤسسية الملائمة لعمل نهضة صناعية في الاقتصاد، والوصول إلى المستويات التنموية المطلوبة.

الكلمات المفتاحية: التصنيع، الصناعة التحويلية، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

ترميز JEL: L60, L52, L16

Abstract:

This paper aims to try to analyses the trends of Algeria's manufacturing sector and to identify the economic importance of this sector in the national economy as one of the most reliable sectors under economic diversification plans and to find alternative sources of development, By understanding indicators related to the industrial sector, as well as analyzing the sectoral competitiveness of manufacturing in Algeria through international comparison indicators, The results of the analysis indicate that despite the new strategy adopted, the industry sector has not achieved added value in the economy, due to the lack of institutional conditions for industrial renaissance in the economy and to reach the required development levels.

Key words: manufacturing, economic development, Algerian economy.

JEL Classification Codes : L60, L52, L16

تسعى البلدان النامية إلى تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من عدة نماذج وخطط تنموية تتبناها على المستويين الكلي والجزئي، وهذا في سبيل الوصول إلى تحقيق أهداف وغايات التنمية والرفاهية لشعوبها، ومن أجل تحقيق الوصول إلى التنمية الاقتصادية هناك طريقتان، تتمثل الأولى في القيام بالتنمية الزراعية والثانية في عمل ثورة في المجال الصناعي، والطريقة الثانية كانت محل اهتمام من طرف البلدان النامية لاعتقادها بأن اللحاق بركب البلدان المتقدمة في التنمية والنمو الاقتصادي لا يكون إلا عن طريق الولوج إلى قطاع الصناعة والتصنيع، فكون البلدان النامية تعتبر بلداناً كثيفة العمالة في قطاع الزراعة فإن دفع كبير منها ستحصل عليه الصناعة عن طريق الانتقال بين القطاعين رغبة في الحصول على عائد أكبر مقارنة بمثيله في قطاع الزراعة التقليدي، وهذا يعد كتعبير لإرادة التغيير نحو القيام بعملية النمو الاقتصادي في حد ذاته، وهذه النظرة نجدها متأصلة في الأدب الاقتصادي من خلال النماذج الحديثة للاقتصاد المزدوج.

وكون البلدان النامية تتوفر فيها ثروات وهبات طبيعية كثيرة، فإن هذا يجعلها تتمتع بالميزة النسبية للإنتاج، فضلاً عن تصدير المواد الأولية وما يمكن أن تقدّمه في الميدان الصناعي، لذلك فإن هذه النظرة من إيلاء الأهمية للصناعة على حساب الزراعة في البلدان النامية، ظهرت خلال فترة الستينات عقب حصول هذه الأخيرة على التحرر السياسي والاقتصادي لها، حيث لاقت فكرة الانتقال هذه من الزراعة إلى الصناعة كثير الانتقاد من طرف الاقتصاديين، ففي هذا المجال يعتقد (آرثر لويس Arthur Lewis) أن إهمال الزراعة كان الخطأ الرئيس في مجهودات التنمية خلال هذه الفترة من طرف البلدان النامية (سالم توفيق ومحمد الصالح، 1988، ص 216)، حيث أنها من الممكن أن تحقق الفارق إذا ما قورنت بما هو منتظر الحصول عليه من قطاع الصناعة، إلا أن الرغبة من طرف البلدان النامية في التوجه نحو التصنيع كان أكبر من الطموح المتأصل في البقاء في قطاع الزراعة، وذلك للعائد الممكن الحصول عليه في هذا القطاع.

أهمية البحث:

يحتل قطاع الصناعة التحويلية دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق التنمية الشاملة في الاقتصاد الوطني، لاعتباره مصدراً أساسياً للحصول على العملة الأجنبية، عن طريق القيام بعمليات التصدير لمخرجات هذا القطاع نحو العالم الخارجي، فضلاً عن عمله على نقل وتحوّل الدولة من مصدر للسلع الأولية إلى مصدر للمنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي.

مشكلة البحث:

بادرت الجزائر إلى تطبيق استراتيجية جديدة في مجال تطوير قطاع الصناعات التحويلية، وهذا بعد الصدمات المتلاحقة التي عرفتتها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتأثيرها الواضح على ميزانية الدولة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة مع حيازة القطاع النفطي على أكثر من 92 % من إجمالي الصادرات، مقابل أقل من 03 % من الصادرات خارج القطاع النفطي من إجمالي الصادرات، مما أدى إلى التفكير في إعادة خارطة التوزيع القطاعي لعائدات الدولة، نحو تطوير قطاع الصناعة التحويلية وتقليص الاعتماد على القطاع الأولي، كمصدر لإيرادات الدولة من العالم الخارجي.

هدف البحث:

يأتي البحث للتعرف على الخيارات المتاحة للاقتصاد الجزائري في مجال الخروج من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لعائدات الدولة، والنظر في مدى أهمية قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة خلال المدة 2000-2020.

فرضية البحث:

تعتبر الصناعة التحويلية ركيزة أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في الاقتصاد الوطني وكبديل أساسي للخروج من دائرة التبعية للمورد الوحيد لعائدات الدولة من العالم الخارجي.

منهجية البحث:

تم خلال هذا البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات والبيانات محل الدراسة، ليتم في الأخير التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، تدلّ على ضرورة إيلاء الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية كركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع إعادة النظر في السياسات المنتهجة للوصول إلى تحقيق قيمة مضافة وخلق تنافسية في القطاع.

2. الإطار النظري للبحث:

1.2. دور التنمية الصناعية في اقتصاديات البلدان النامية:

ترتكز أهمية التنمية الصناعية في اقتصاديات البلدان النامية على مجموعة من الاعتبارات تمثل في نفس الوقت الحجاج الرئيسية المؤيدة لعملية التصنيع في هذه البلدان كما يلي:

- الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة فهي دول متقدمة لأنها أصبحت دول صناعية.
- النشاط الانتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الانتاجي الأولي والزراعي. وأن تنمية النشاط الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.
- إن تنمية القطاع الصناعي سوف يصحّ الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلاد المتخلفة، ويؤدي إلى تنويع منتجاتها وصادراتها ويحقق لها قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج.
- أخيراً فإن تنمية القطاع الصناعي يلعب دوراً هاماً في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الانتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما يؤدي وجود خبرات ومهارات جديدة ويشيع روح الانتظام والدقة وإدراك قيمة الوقت. (جمال وسلمان، 2015، ص 95-96)

2.2 نظرة الأدبيات الاقتصادية إلى التنمية الصناعية:

فضلاً عن أهمية التصنيع في الأدب الاقتصادي فإن نظريات التنمية الحديثة تربط قيام التنمية الاقتصادية في البلدان بعملية التصنيع، فنجد مجموعة من الاقتصاديين أمثال (فريدريك ليست Friedrich List)، (كارل ماركس) و(روستو والتمان) يعتبرون أن التصنيع يعد مرحلة هامة من أجل التقدم الاقتصادي، فهي مرحلة

تاريخية متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي الاجتماعي لمختلف الشعوب، ومن جهة أخرى نجد كل (راغانر نيركسة) من خلال نظرية النمو المتوازن، و(آلبيرت هيرنثمان) من خلال نظرية النمو غير المتوازن، و(رينزشتاين رودان) من خلال نظرية الدفعة القوية، يشيرون إلى أن الصناعة تعتبر مصدراً للتراكم الرأسمالي والتنمية (مختار، 2008، ص 74)، كما يشير (هاري جونسون Harry Johnson) كذلك إلى أن التصنيع يعد أحد الأهداف القومية، وذلك بالنظر إلى أن هيبة الدولة واستقلالها تكمن في إنتاج المصانع خاصة إنتاج السلع المعدنية، أما (ميردال G. Myrdal) فيؤكد على أن البلدان النامية خلال الفترة الاستعمارية تخصصت فقط في الإنتاج الزراعي، وإنتاج المعادن والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية المحلية، دون التفكير في المستقبل وتطوير الاقتصاد عن طريق عملية التصنيع أو الزراعة، وفي نفس المسعى نجد (كاتاك Ghatak) يشيد بالتصنيع باعتباره استراتيجية رئيسية تمكّن من الحصول على معدلات عالية للنمو الاقتصادي، فضلاً عن رفع مستويات المعيشة والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، ونجد أيضاً دراسة (Kuznets, 1966) عن أنماط التنمية طويلة الأجل في عدة بلدان نامية ومتقدمة، تكشف أن التصنيع أو الزيادة في حصته في الناتج المحلي الخام هي سمة رئيسية في النمو الاقتصادي الحديث، كذلك يشير (Kaldor, 1967) إلى العلاقة بين التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي، حيث أن قطاع الصناعة التحويلية يعتبر المحرك الرئيسي للنمو السريع، وفي دراسة أخرى لرودريك (2013) عن الطبيعة المحركة للتصنيع وكيف تعمل على تغيير الهياكل الاقتصادية للبلدان للاستفادة من التصنيع كمحرك للنمو الاقتصادي (Mc Millan, Rodrik and Verduzco-Gallo, 2014)، وفيما إذا كان هذا المسار من التنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع متاحاً للبلدان النامية، حيث أظهر التحليل أن البلدان الآسيوية نمت بسرعة أكثر من البلدان الأخرى، عن طريق نقل اليد العاملة من القطاعات منخفضة الانتاجية إلى القطاعات مرتفعة الانتاجية كقطاع الصناعات التحويلية.

3. الحالة الدراسية للصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت على التوجه نحو التصنيع وإقامة صناعات جديدة بالشكل الذي تحقق فيه كفاية السوق المحلية والتوجه نحو التصدير، وهذا يندرج في سياق تقليل الاعتماد على قطاع النفط الخام والاهتمام بالقطاع غير النفطي ليصبح قادراً على الاستدامة بعد انقضاء الاحتياطات من النفط والغاز، وهذه النظرة تعكس في الحقيقة أهمية التصنيع ومكانته في الاقتصاد الجزائري، فضلاً عن الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي والنهضة الحضارية تكون مرادفة للتصنيع، ما دفعها إلى تبني استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية تدعم نهوض الاقتصاد الوطني، وتواكب الموجة الجديدة للعولمة والتحول في الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل التراجع المسجل في إيراداتها من العالم الخارجي من الجباية البترولية الذي تجاوز أكثر 60 % من إيرادات المالية العامة للدولة (عبد الغفار، 2017)، لذلك فإن فك الارتباط بين النمو الاقتصادي والتذبذب في أسعار النفط يعد ضرورة لإحداث تغيير هيكلي في الناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع النفطي.

اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وأهميته في التنمية الاقتصادية للمدة (2000-2020)

1.3. تطور الصناعة والصناعات التحويلية في الاقتصاد الجزائري:

سجل إجمالي الصناعة في الجزائر عام 2000 قيمة مضافة تقدر بـ 24,71 مليون دولار أمريكي، ارتفعت لتصل إلى 51,61 مليون دولار لعام 2005 محققة أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار 50,4 % خلال المدة (2000-2020)، حيث تركزت بشكل واضح في الصناعات الإستخراجية - كون الجزائر منتجة للنفط الخام بكميات كبيرة للوفرة الطبيعية - لذلك فالتحسن في الأسعار العالمية للنفط، من شأنه أن يعمل على زيادة الناتج الصناعي، مع زيادة الطلب العالمي على النفط في الأسواق العالمية، وقد تم تسجيل أعلى قيمة لناتج الصناعة في الجزائر عام 2012 بحوالي 79,351 مليون دولار (38 % GDP)، لتتراجع بعدها إلى 40,107 مليون دولار (23,5 % GDP) عام 2017، وهذا بسبب الانخفاض الكبير المسجل في الصناعة الإستخراجية (من 71,68 إلى 32,76 مليون دولار بين عامي 2012 و 2017)، لذلك فإن ناتج الصناعة في الجزائر يتأثر بدرجة كبيرة بمخرجات قطاع الصناعة الإستخراجية، من حيث الارتفاع والانخفاض في قيمه المسجلة عبر الفترة الزمنية المعينة.

الجدول رقم (01): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لسنوات مختارة خلال المدة (2000-2017) (مليون دولار بالأسعار الجارية)

المؤشرات	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2015	2016	2017	2019
الصناعة الاستخراجية										
القيمة المضافة	21,54	47,19	42,978	56,18	72,22	71,68	36,41	24,13	32,768	33.047
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	-	46,0	30	47	37,6	35,6	20	15	19,2	19.5
الصناعة التحويلية										
القيمة المضافة	3,169	4,426	7,889	8,036	7,324	7,785	7,760	8,884	7,339	7.717
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	-	04,3	04,2	05	04	04	04,3	05,5	04,3	4.5
إجمالي القطاع الصناعي										
القيمة المضافة	24,71	51,61	48,38	64,22	64,25	79,351	44,17	33,02	40,107	40.76
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	-	50,04	34,2	39,7	41,6	38	24,3	20,5	23,5	24.0

(-): بيانات غير متوفرة.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

أما بالنسبة للصناعات التحويلية فبلغت قيمتها المضافة سنة 2000 حوالي 3,169 مليون دولار أمريكي، ارتفعت لتصل إلى 8,884 مليون دولار أمريكي سنة 2016 بنسبة مساهمة في الناتج تقدر بـ 05.5 % وهي أكبر قيمة حققتها الجزائر في ناتج الصناعة التحويلية خلال المدة (2000-2020)، سجلت بعدها تراجع يصل

إلى حوالي 1,5 مليون دولار سنة 2017 (7,339 مليون دولار)، وهذا بالرغم من أن الشواهد تشير إلى أن الإضافة من القيم المضافة للصناعة، إنما تتأتى من خلال التركيز على الصناعات التحويلية بدل الصناعات الاستخراجية، ويبن ذلك أيضاً نيكولاس كالدور في السنينات من خلال اعتبار أن الصناعة التحويلية لها القدرة على توليد عائدات ديناميكية متزايدة وبالتالي إنتاجية أكبر من خلال زيادة الانتاج (UNIDO ID/446، 2013، ص 04).

وهذا بالنظر إلى أن النمو في القيمة المضافة للصناعات التحويلية الذي شهدته الاقتصاديات النامية والصناعية الناشئة منذ عام 1990 ارتفعت من 15,6 % إلى 16,5 % لعام 2014، لتتضاعف بعدها قيمته بحلول عام 2014 إلى أربعة مرات مقارنة بعام 1990، ما أدى إلى نمو اقتصادي مستدام في العديد من البلدان النامية (UNIDO ID/447، 2016، ص 34)، لذلك فإن تركيز الجزائر بدرجة كبيرة على الصناعات الإستخراجية لا يؤدي في الغالب إلى توليد عائدات يمكن من خلالها تطوير الاقتصاد وعمل نهضة في مختلف القطاعات، كالذي يمكن الحصول عليه من خلال قطاع الصناعات التحويلية.

2.3 تنافسية ومؤشرات أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر:

يعتبر معرفة الاتجاه العام لتنافسية قطاع الصناعة والصناعة التحويلية للبلدان، من أهم معايير ومؤشرات الحكم على قدرة البلد في تنفيذ سياسات صناعية فعالة، تمكنها من مجارة البلدان ذات الريادة في مجال الصناعة، فضلاً عن أنها تثبت قدرة البلد على المنافسة في الأسواق الخارجية، من خلال تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع القدرة على إحداث تغييرات في مستويات الأداء الصناعي، عن طريق عمليات الابداع والتطوير، وتأهيل الكوادر وإطلاق القدرات البشرية الكامنة، لهذا فإن الجزائر عملت على تحسين المناخ والظروف المحيطة بالاستثمار الصناعي بتطبيق سياسة صناعية جديدة، تهدف إلى إنشاء محركات صناعية حديثة اعتماداً على التكنولوجيات المتوسطة والعالية التقنية، فبحسب البيانات المشار إليها على موقع (tradingeconomics.com, 2020) للتنافسية العالمية (2007-2019)، فإن الجزائر احتلت المركز 83 ثم 87 لكل من عامي 2010 ، 2012، انتقلت بعدها إلى المركز 79 (2015) ثم المركز 87 (2016)، وفي عام 2017 تراجعت إلى المركز 92 ليشهد تحسناً عام 2018 بمركز 89 من بين 140 دولة مدرجة في الترتيب، ويرجع هذا إلى توجه الجزائر نحو تطوير هذا القطاع وتحسين تنافسيته الدولية.

يتم التعرف على أهم مؤشرات هذا القطاع المرتبطة بالتنافسية وعلاقتها بالعالم الخارجي، من خلال محورين على قدر كبير من الأهمية يرتكزان أساساً على تطوير الإنتاجية، حيث يتمثل الأول في **النظر في الاستثمار في البحث والتطوير بصفة خاصة في مجال التكنولوجيات العالية** التي تهدف إلى زيادة القيمة المضافة في مجال انتاج السلع ذات التكنولوجيا العالية، أما المحور الثاني فيتمثل في **العمل على زيادة نصيب القطاعات ذات الانتاجية الأعلى دخلاً في الاقتصاد مع التركيز على القطاع الصناعي الأكثر تقدماً المعتمد على التكنولوجيات المتقدمة** (ايمان، 2007، ص 27)، ويستدل على ذلك من خلال الزيادة في عدد المنتجات ذات القدرة التنافسية، التي يمكنها النفاذ إلى الأسواق الخارجية مع العمل على تنويع هذه الأسواق، فضلاً عن ملاحظة الزيادة في النصيب النسبي للمنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والعالي للصادرات الصناعية، كما أنه من بين أهم المعايير المعتمدة لقياس تنافسية القطاع الصناعي مؤشر الانتاجية الصناعية للعامل من

اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وأهميته في التنمية الاقتصادية للمدة (2000-2020)

القيمة المضافة في قطاع الصناعة، حيث أن لهذه النظرة حول العلاقة بين الانتاجية وعلاقتها بالمبادلات الدولية في الاقتصاديات ذات التوجه نحو الخارج (الاقتصاديات التي تشهد انفتاح تجاري) جذورها التاريخية، حيث أثبتت الدراسات التجريبية وجود علاقة بين الانفتاح التجاري والأداء (الإنتاجية) من خلال ما يلي (عبد العزيز، 2014، ص 14):

- أن الانفتاح التجاري له تأثير مباشر على انتاجية الشركات، وأن الشركات المصدرة منها تتميز بخصائص مختلفة عن الشركات غير التصديرية، وهذا كون هذه الشركات تتمتع بأحجام كبيرة وأكثر كفاءة، فضلاً عن أنها تدفع أجور مرتفعة لعمالها ... الخ؛
 - كما أن الاتصالات مع المنافسين في الخارج تجبر الشركات المحلية اعتماد تغييرات تكنولوجية سريعة من أجل الحد من أوجه القصور في التقنيات المستخدمة وتحسين جودة المنتج، وتحصل مكاسب الانتاجية عن طريق التجارة عن طريق تخصيص الموارد بين مختلف المستويات مع الشركات الانتاجية.
- أ. القوة العاملة ونصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية:

يساهم قطاع الصناعة في الجزائر إجمالاً - الاستخراجية والتحويلية - بتوفير فرص عمل تصل إلى حوالي 33,5 % في المتوسط من إجمالي العمالة الوطنية، فالنظر إلى تقسيم قوة العمل على قطاعات النشاط الاقتصادي، يلاحظ أن قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في استيعابه لقوى العمل المحلية، مسجلاً نسبة متوسطة للتشغيل 32.5 % من قوى العمل الكلية، تليه الزراعة بنسب تتراوح بين 11,7- 19,8 % من قوى العمل الكلية للمدة (2010-2018)، وهذا الترتيب يعكس في الحقيقة أهمية ومكانة القطاع الاقتصادي المعين لدى الأفراد في توفيره لدخل مضمون وعائد مرتفع، فضلاً عن مدى توفير القطاع في حد ذاته لفرص عمل جديدة في سوق العمل الجزائري (الجدول رقم 02).

الجدول رقم (02): النسبة المئوية للقوة العاملة في القطاعات الاقتصادية من إجمالي العمالة في الجزائر

لسنوات مختارة من الفترة (2010-2018) الوحدة: (%)

	القوة العاملة من مجموع السكان (15+)	القوة العاملة (معدل النمو السنوي)	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2010	42,2	02,2 (2005-2014)	11,7	33,1	55,2
2014	29,3	-	19,8	32,5	47,7
2015	43,7	01,9 (2006-2015)	19,6	32,5	47,7
2016	41,4	01,5 (2007-2016)	15,0	32,5	52,5
2018	41,4	01,3 (2009-2018)	14,7	32,5	52,8

(-): بيانات غير متوفرة.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، 2018، 2020

أما بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج الصناعي، فإن البيانات (الجدول رقم 03) تشير إلى أنه يأخذ في التراجع انطلاقاً من سنة 2012 الذي سجل قيمة 2,118 دولار لينخفض إلى 1,010 و 809 دولار لسنة 2015 و 2016 على التوالي، وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض الناتج الصناعي لنفس الفترة من 79,351 مليون دولار (2013) إلى 44,171 و 33,022 مليون دولار لسنة 2015 و 2016 على التوالي، ثم شهد نصيب الفرد من الناتج الصناعي تحسناً سنة 2017 بحوالي 152 دولار مسجلاً قيمة 961 دولار.

ولكنه بالنظر إلى المقدرات المادية والبشرية التي تحوزها الجزائر، فإن نصيب الفرد من الناتج الصناعي يعد ضعيفاً جداً، بالمقارنة مع متوسط نصيب الفرد في مجموع البلدان العربية، المسجل لقيمة 2,135 دولار عام 2015 و 2,081 دولار عام 2017 (صندوق النقد العربي، 2018)، وهذا ما انعكس مباشرة على مؤشر نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي، التي انخفضت تبعاً للتراجع في القيمة المضافة الصناعية، بالرغم من ثبات العمالة الصناعية لنفس المدة (2010-2016) في حدود 32 %، ويعود سبب التراجع في نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية إلى التخلف المسجل في الصناعات التحويلية التي تفتقر إلى المؤهلات التقنية وتدني الكفاءات المستخدمة، وكذلك نوع المنتجات وأسعارها في ظل المنافسة الخارجية القوية.

الجدول رقم (03): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي

والكفاءة الاقتصادية للصناعة لسنوات مختارة من المدة (2000-2019)

المؤشرات (دولار للعامل)	2000	2005	2012	2015	2016	2017	2019
نصيب الفرد من الناتج الصناعي	-	-	2,118	1,0106	809	961	938
نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي ⁽⁰¹⁾	11,737	22,96	21,722	7,931	5,850	10,338	11.048
الكفاءة الاقتصادية الصناعية ⁽⁰²⁾ (%)	-	-	1,6	0,7	0,6	0,7	0.7

⁽⁰¹⁾: تم حساب متوسط نصيب العامل بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي (الاستخراجية والتحويلية) على كامل العمالة الصناعية المباشرة وغير المباشرة (بما فيها قطاعات التشييد والبناء والغاز والمياه).

⁽⁰²⁾: الكفاءة الاقتصادية الصناعية تساوي الناتج المحلي الصناعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي مقسوماً على القوة العاملة الصناعية كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة (صندوق النقد العربي، 2018).

(-): بيانات غير متوفرة.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

أظهر مؤشر الكفاءة الاقتصادية الصناعية في الجزائر مستوى دون المتوسط بالنظر إلى متوسط مجموع البلدان العربية، حيث سجل أعلى قيمة له عام 2012 بـ 1.6 % ثم أخذت في التراجع في السنوات التالية، فكانت في

اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وأهميته في التنمية الاقتصادية للمدة (2000-2020)

حدود 0,7 % في حين نجد أن متوسط الكفاءة الاقتصادية لمجموع الدول العربية تصل إلى 1,9 و 1,8 % لكل من عامي 2015 و 2017 على التوالي (صندوق النقد العربي، 2018)، ما يؤكد ضعف الكفاءة الصناعية للعامل الجزائري والتي تعود في الأساس إلى ضعف التأهيل للعامل الجزائري بالإضافة تدني كفاءة استخدامه للتقنيات الصناعية الحديثة وتراجع أو فشل في الصناعات التحويلية.

ب. الصادرات الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات:

إن تزايد حصة الصناعات التحويلية من مجمل الصادرات يعتبر جزء من سياسات عملية التغيير الهيكلي التي تقوم بها البلدان النامية والصناعية الناشئة للاستفادة من التكامل في الاقتصاد العالمي في مجال النمو والتنوع للصادرات من الصناعات التحويلية، لذلك فإن هذه البلدان تعمل على توفير دعم للصادرات الصناعية خاصة وأنها تحقق دوراً جوهرياً في النمو طويل الأجل، وهذا بالنظر إلى أن المكاسب الممكنة تحقيقها من تصدير السلع الصناعية، التي تعد أعلى مقارنة مع الصادرات من سلع المواد الأولية - من خلال مقارنة القيم المضافة لكل من السلعتين - لهذا فإن صادرات الصناعات التحويلية شهدت توسعاً في الاقتصاديات الصناعية بمعدل سنوي يقدر بـ 4,3 % خلال المدة (2005 - 2013)، وفي نفس المدة عملت كذلك البلدان النامية والصناعية الناشئة على زيادة صادراتهم من الصناعة التحويلية بمتوسط يقدر بـ 11,5 % (أي 2,4 أضعاف عام 2005)، بحيث تتكون هذه الصناعات من منتجات التكنولوجيا العالية والمتوسطة بالإضافة إلى الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية (UNIDO ID/447، 2016، ص 35).

أما الجزائر فقد بلغت كثافة التجارة السلعية (صادرات + واردات) عام 2017 ما قيمته 81,054 مليون دولار أمريكي مقارنة بقيمة 76,22 مليون دولار لعام 2016، محققة ارتفاع بحوالي 06,34 % بقيمة 04,834 مليون دولار أمريكي، وهذا يعكس ارتفاع قيمة الصادرات السلعية الإجمالية إلى 34,925 مليون دولار أمريكي لعام 2017 مقارنة بقيمة 29,087 مليون دولار أمريكي لعام 2016، وفي المقابل فإن أداء الواردات سجل تراجعاً في قيمته بنسبة (- 03,1 %) للمدة (2013-2017)، والملاحظ بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة استثنائاً الصادرات من الوقود بالمركز الأول من بين الصادرات الإجمالية، حيث تجاوزت نسبتها حدود 94,0 % من الصادرات الإجمالية (صندوق النقد العربي، 2018، ص 370).

وفي المرتبة الثانية تأتي الصادرات من فئة سلع الصناعة التحويلية، أين سجلت زيادة معتبرة عام 2015 (1.776,0 مليون دولار / 4,7 % من الصادرات الإجمالية)، مقارنة بتلك المسجلة عام 2000 المقدرة بـ 506,7 مليون دولار (2,3 % من الصادرات الإجمالية)، تراجعت بشكل طفيف عام 2016 إلى 1.328,6 مليون دولار (4,6 % من الصادرات الإجمالية)، أما بالنسبة للصادرات من المواد الخام والمعادن والسلع الأخرى فقد استقرت نسبها عند 0,3 % خلال السنوات 2000-2016، وهذا بخلاف عام 2018 الذي سجل تراجعاً في نسب صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات (الجدول رقم 04).

الجدول رقم (04): صادرات الصناعة التحويلية ونسبتها من إجمالي الصادرات في الجزائر

خلال السنوات 2000، 2015، 2016، 2018

المؤشرات	2000	2015	2016	2018
قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)	506,7	1.776,0	1.328,6	1.758,0
الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)	2,3	4,7	4,6	4.3
الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)	0,3	0,3	0,3	0.2
الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)	97,2	94,3	94,0	94.5
الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمال الصادرات (%)	0,2	0,7	1,1	1.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، 2018، 2020

وهذا يعكس الوعي بإيلاء الأهمية للصناعات التحويلية في توليد القيمة المضافة في الاقتصاد من أجل الوصول إلى مرحلة النمو والنمو المستدام، بالإضافة إلى خلق الموائمة بين السياسات القطاعية الأخرى كالزراعة عن طريق إقامة أو دعم الصناعات التحويلية كثيفة العمالة والقائمة على الموارد.

ج. الاستخدام التكنولوجي والمعرفي في مجال الصناعة:

تعد عناصر الانتاج الأساسية التي تقدمها النظريات الكلاسيكية (العمل، الأرض، التنظيم ورأس المال) في عالم الاقتصاد المتغير عناصراً تقليدية تجعل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدد رئيسي في العمليات الانتاجية بشتى أشكالها، وهذا لقدرة هذه الأخيرة على احداث تغييرات مهمة في أسس النمو الاقتصادي ومقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان.

وأمام التفاوت الحاصل على المستوى العالمي بين البلدان المتقدمة والنامية في مواكبة هذا التغير المعرفي والتكنولوجي، بات من الضروري للبلدان النامية البحث على السبل الكفيلة لرفع التحدي وزيادة القدرات نحو مواكبة هذه الموجة وإزالة الفجوات المعرفية (الرقمية) بينها والبلدان المتقدمة، كونها بهذا الوضع مهددة بتراجع إنتاجياتها وقدراتها الاقتصادية وما يترتب عن ذلك من فقر وبطالة ومشاكل اقتصادية واجتماعية أخرى (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2015، ص 85)، لهذا يتحتم على هذه البلدان أن تتعلم في الأسواق العالمية لأن تكتسب القدرة على المنافسة صناعياً بتطوير قدراتها التكنولوجية - من خلال عمليات التعلم التكنولوجي - وتوسيع طاقاتها الانتاجية وكذا الاستثمار في بنيتها التحتية.

كون مؤشرات الأداء (التنافسية) الصناعية أصبحت تعتمد على الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي في اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق العالمية، فإنه من الضروري العمل على تعزيز عمليات البحث والتطوير في الاقتصاديات الوطنية من أجل الحصول على مردود اقتصادي للعمليات الانتاجية المعززة بالمعرفة، فبحسب

اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وأهميته في التنمية الاقتصادية للمدة (2000-2020)

دراسة استهدفت البلدان العربية عن علاقة الارتباط بين مؤشر البحث العلمي والابتكار ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية، بينت أن أداء معظم متغيرات البحث والتطوير والابتكار في هذه البلدان يقل عن المتوسط العالمي (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017، ص 60)، فمتوسط نسبة طلبات براءات الاختراع في الدول العربية تقدر بـ 1.38 % مقارنة بـ 14.68 % كمتوسط عالمي، فضلاً عن أن البحث العلمي والتطوير والابتكار يتعاضد تأثيره عند تحوّل الدول إلى الاقتصاد المعرفي، المعتمد على العمالة الماهرة في الصناعات كثيفة المعرفة، لذلك يمكن النظر في المردود الاقتصادي للبحث والتطوير، من خلال المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثراً بهذا الأخير، كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العمالة الماهرة في الصناعات كثيفة المعرفة إلى إجمالي قوى العمل، وبالتالي فإن جهود البحث والتطوير والابتكار تعمل إلى حد كبير على زيادة كفاءة عناصر الانتاج من خلال الانتاجية الكلية وكفاءة عنصرى العمل ورأس المال.

الجدول رقم (05): معاملات الارتباط (R) بين مؤشر البحث والتطوير والابتكار

وبعض المتغيرات الاقتصادية في العالم لعام 2017

المتغيرات/مكونات البحث والتطوير والابتكار	مؤشر البحث والتطوير والابتكار	محور البحث والتطوير	محور الابتكار في الانتاج	محور الابتكار المجتمعي
السنوات	2017	2017	2017	2017
الناتج المحلي الإجمالي	0.40	0.39	0.39	0.22
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.67	0.66	0.57	0.43
العمالة الماهرة إلى جملة قوة العمالة	0.74	0.72	0.60	0.60
صادرات السلع الإبداعية (%)	0.31	0.29	0.29	0.26
التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	0.77	0.77	0.67	0.44

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الاقليمي للدول العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة والثورة الصناعية الرابعة - تحليل نتائج مؤشر المعرفة العالمي 2018، ص 60.

حققت الجزائر أفضل النتائج بالنسبة للدول غير النفطية، حيث احتلت المرتبة الخامسة عربياً والخامسة بعد الخمسين عالمياً في مؤشر البحث والتطوير والابتكار ومحاوره، فقدّر مؤشر البحث والتطوير والابتكار بـ 24,76، أما محور البحث والتطوير ومحور الابتكار في الانتاج ومحور الابتكار المجتمعي فقدّر بـ 28,05 و 24,64 و 14,97 على التوالي، مقارنة بالسعودية المسجلة للمرتبة الأولى عربياً والسادسة والثلاثون دولياً

بمؤشر بحث وتطوير وابتكار يقدر بـ 20,23، فضلاً عن تسجيل في كل من محور البحث والتطوير، محور الابتكار في الانتاج ومحور الابتكار المجتمعي العلامات التالية 33,05 و 26,94 و 25,06 على الترتيب (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الاقليمي للدول العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017، ص 54).

د. أداء قطاع الصناعة التحويلية الجزائري على المستوى الدولي:

استناداً إلى تحليل تطور مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (الجدول رقم 01)، فإن البيانات سجلت تطوراً ملموساً (بالأسعار الجارية) للسنوات 2010، 2011، 2012، حيث شهدت ارتفاعاً كبيراً لأسعار النفط في الأسواق العالمية ما انعكس بشكل ايجابي على القيم المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية، ولكون قطاع الصناعة يعتبر من بين أهم القطاعات التي يعول عليها في مسألة تنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات وإحلال الواردات وخلق فرص العمل، فضلاً عن المساهمة في زيادة وتنويع مكونات الوعاء الضريبي في البلدان العربية، يكون من الضروري النظر في نوعية المنتجات الصناعية في هذا القطاع، خاصة ما تعلق منها بالمنتجات ذات المحتوى التكنولوجي، وهذا للتدليل على نوعية القيمة المضافة التحويلية وكثافة التصنيع في الجزائر والبلدان العربية.

الجدول رقم (06): تقييم أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر ودول مقارنة 2014

مساهمة الصادرات التحويلية في إجمالي الصادرات التحويلية العالمية	القيمة المضافة التحويلية من إجمالي القيمة المضافة التحويلية العالمية	نسبة السلع العالية والمتوسطة التقنية من الصادرات التحويلية	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	حصة السلع عالية ومتوسطة التقنية من القيمة المضافة التحويلية	البلد الوحدة: (%)
4,2	3,1	72,4	28,9	63	كوريا
1,4	0,5	66,5	19,4	81	سنغافورة
0,5	0,7	35,7	11,7	41	السعودية
0,11	0,1	46,8	16,5	20	تونس
0,15	0,1	48,9	13,3	28	المغرب
0,14	0,3	34,4	16,3	20	مصر
0,15	0,1	1,8	4,5	27	الجزائر
0,004	0,04	02,7	03,5	07	العراق

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية والتنويع الاقتصادي 2018، ص 71.

اتجاهات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر وأهميته في التنمية الاقتصادية للمدة (2000-2020)

تُظهر البيانات الواردة في الجدول بشكل عام المساهمة الضعيفة للصناعات التحويلية في الجزائر وبعض الدول العربية المختارة، بالنسبة إلى القيمة المضافة التحويلية العالمية فهي مجتمعة لا تصل إلى المساهمة المحققة لأحد البلدان الصاعدة ككوريا، التي سجلت لوحدها نحو 03,1 % من القيمة المضافة العالمية للصناعة التحويلية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بقصور مساهمة الصناعة التحويلية في بناء هيكل الناتج المحلي للدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى هيمنة الصناعات الإستخراجية بشكل كبير على الهياكل الصناعية لدى الاقتصاديات النفطية في المنطقة العربية، وهذا الوضع يستمر حتى في ظروف انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

يتضح كذلك من خلال تحليل تطور مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الأداء الضعيف للجزائر مقارنة بالدول العربية الأخرى، حيث سجلت الجزائر 04,5 % من مساهمة الصناعات التحويلية في GDP، في حين سجلت كل من مصر وتونس 16,3 و 16,5 % على الترتيب من مساهمة الصناعات التحويلية في GDP، فضلاً عن أن حصة السلع عالية ومتوسطة التقانة في الجزائر لا تمثل سوى 27 % من القيمة المضافة التحويلية، وهي تقترب من تلك المسجلة في المغرب 28 %، بالنظر إلى كل من مصر وتونس التي حققت نسبة 20 % لكل منهما، في المقابل فإن نسبة السلع عالية ومتوسطة التقانة من الصادرات التحويلية تعد ضعيفة جداً في الجزائر 1,8 % بالمقارنة مع كل مصر وتونس التي سجلت 34,4 % و 46,8 % على الترتيب، ويرجع تدني هذه النسبة في الجزائر إلى ضعف القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الدولية، فضلاً عن هيمنة الصناعات الاستخراجية على صادرات الجزائر نحو الخارج مقارنة بصادرات الصناعات التحويلية.

نتيجة للتراجع في نسب مشاركة قطاع الصناعات التحويلية على المستوى العالمي، تسجل الجزائر نسب ضعيفة جداً 0,1 % و 0,15 % في كل من القيمة المضافة التحويلية من إجمالي القيمة المضافة العالمية ومساهمة الصادرات التحويلية في إجمالي الصادرات التحويلية العالمية، في المقابل تسجل بعض البلدان العربية كتونس والمغرب ومصر نسب مقبولة لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بتحقيق مستويات 16,5 %، 13,3 % و 16,6 % على الترتيب، فضلاً عن أن النسب المحققة للصادرات التحويلية خاصة ما تعلق منها بالسلع ذات المحتوى التقني المرتفع تشهد تحسناً ملحوظاً في هذه الدول (46,8 %، 48,9 % و 34,4 % على الترتيب)، وهذا راجع في الأساس إلى النمو الذي تشهده بعض الأنشطة التحويلية في هذه البلدان كصناعة الأدوية والبلاستيك، النسيج والملابس وبعض الصناعات الغذائية، فضلاً عن العدد المحدود من الصناعات الثقيلة كالألومنيوم والبتروكيماويات والحديد والغاز، لكون هذه الصناعات والأنشطة تعد حديثة النشأة، وهي غير قادرة على الأقل في الوقت الحالي على المنافسة على مستوى الأسواق العالمية، لما تحظى به من دعم وسياسة حماية على المستوى المحلي.

4. تحليل النتائج:

أظهرت نتائج التحليل ما يلي:

- أن الصادرات الجزائرية الصناعية ما زالت عبارة عن صادرات ذات ميزة نسبية، تتركز في الصناعات التي تعتمد على توافر المواد المحلية الخام كالوقود والمنتجات النفطية، المسجلة لنسب تفوق 94 % من إجمالي الصادرات الصناعية، وهي صناعات ذات كثافة رأسمالية عالية لا تساهم في تطوير الصناعة في الاقتصاد المحلي، أما الصادرات من الصناعة التحويلية تعتبر متواضعة جداً، بحيث لم تتجاوز عتبة 4,7 % من إجمالي الصادرات؛
- ضعف مساهمة الصناعات ذات المستوى التكنولوجي (السلع عالية ومتوسطة التقنية) في هيكل الصناعة التحويلية 1,8 %، وقد انعكس هذا على فرص تنويع الصادرات الجزائرية وولوج الأسواق العالمية ذات المستويات التكنولوجي؛
- بالرغم من تدني القيم المضافة المسجلة في الصناعات التحويلية (لم تتجاوز عتبة 08 مليون دولار) خلال الفترات المعنية، إلا أنه يلاحظ استقرار لنسب مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 04 % إلى 05 % خلال سنوات الدراسة؛
- تدني وانخفاض مستويات الانفاق على عمليات البحث والتطوير في المجال الصناعي، حيث لا تتجاوز حدود 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية، وهذا لكون أن مساهمة الصناعة التحويلية في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرهون بالأساس بالمستويات التعليمية ومخرجات البحث والتطوير؛
- أظهر نتائج التحليل ضعف أداء قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي بالنسبة إلى القيمة المضافة التحويلية العالمية، حيث لم تتجاوز هذه الأخيرة نسبة المساهمة 0,1 % من إجمالي القيمة المضافة التحويلية العالمية؛
- كما أظهر التحليل تحقيق الجزائر لوضع تنافسي منخفض مع دول مقارنة (الجدول رقم 06)، بالمقابل حققت كل مصر والسعودية أوضاعاً تنافسية جيدة نسبياً، وقدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية للمنتجات التحويلية (0,3 و 0,7 % قيمة مضافة تحويلية من إجمالي القيمة المضافة التحويلية العالمية على الترتيب لعام 2014) مقارنة بتلك المسجلة في الجزائر لنفس السنة (0,1 %)؛
- في نفس السياق أظهرت نتائج تقرير التنافسية العالمي، عن تحسّن مؤشرات التنافسية للجزائر وارتقاءها إلى مستويات أعلى، من المركز 91 عام 2010 إلى المركز 140/87 لعام 2018، وهذا دليل على توجه الجزائر نحو القيام بإصلاحات هيكلية، في إطار تطوير قطاع الصناعة التحويلية والخروج من دائرة الاعتماد على الصناعات الاستخراجية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

5. خاتمة:

يعمل قطاع الصناعات التحويلية على إحداث تصحيح في الهيكل الاقتصادي للبلدان المتبنية لنهج التصنيع، من خلال الانتقال من اقتصاديات تقليدية إلى اقتصاديات حديثة تحركها أنشطة عالية الانتاجية في مجال الصناعة التحويلية، فالقرن الواحد والعشرين يشهد على التنمية الواسعة للصناعات التحويلية في البلدان النامية كونها أصبحت المحرك الرئيس للتعجيل بالنمو الاقتصادي، لهذا توجب على البلدان النامية الاستفادة من الدروس وفهم التجارب والخبرات السابقة في مجال التنمية الصناعية، وهذا بالرغم من التأكيدات التي تقلص من فرص حصول هذه البلدان على تنمية صناعية وتقلل من أهمية قطاع الصناعة التحويلية في تنمية اقتصادياتها المحلية.

المقترحات:

- إعادة النظر في التوزيع الهيكلي لقطاع الصناعة الوطنية، من خلال دعم فرص النمو للصناعات التحويلية مقابل الحد من التوسع في الصناعات الاستخراجية؛
- العمل على خلق صناعات تحويلية ذات مزايا تنافسية، عن طريق تحويل الصناعات ذات الميزة النسبية (المتوفرة محلياً) إلى صناعات ذات مزايا تنافسية، من خلال العمل على خلق صناعات جديدة داخل الصناعة أو بين الصناعات كالتحول إلى الصناعات البتروكيمياوية انطلاقاً من الصناعات النفطية؛
- إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية للصناعة، من خلال إجراء مسح للإمكانات المتوفرة ورسم خطط مستقبلية تستند إلى دراسات واضحة، بما يحقق قيم مضافة للصناعات التحويلية ويسهم في تنمية الاقتصاد الوطني؛
- الاستفادة من القدرات التكنولوجية المتاحة دولياً، وتطويرها بما يتناسب مع ظروف الانتاج في البيئة المحلية للبلد نحو زيادة في الانتاج وتنافسية فيه عن طريق إقامة الشراكات المثمرة؛
- التوجه نحو تحسين أداء الصادرات الحالية، مع التركيز والتحول نحو الصناعات التصديرية التي تحقق القيمة المضافة العالمية والمحتوى التكنولوجي المتوسط والعالي؛
- القيام بمراجعة للإمكانات التصنيعية المتاحة لحصر الأولويات وتمكين الصناعات الواعدة الجديدة، وتحقيق فرص التشغيل المطلوبة.

6. المراجع:

أولاً. باللغة العربية

- مختار بن هنية، (2008)، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية (حالة البلدان المغاربية)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- توفيق النجفي سالم وتركي القرشي محمد صالح (1988)، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق.

- حسن كنعان عبد الغفور (2011)، نحو استراتيجية صناعية رائدة لقطاع الصناعة التحويلية العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد (07)، العدد (21)، 2011.
- داود جمال والدليمي سلمان (2015)، التنمية الاقتصادية (نظرية وتجارب)، المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات).
- ربيع خلف صالح وثائر محمود رشيد، نحو رؤيا استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق، ص (104-120). Journal of Economics and Administrative Sciences, 16(58), 104. <https://doi.org/10.33095/jeas.v16i58.1484>
- عبدوس عبد العزيز (2013)، تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 2013/13، ص 83-92.
- عبدوس عبد العزيز (2014)، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الانتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 02 - الجزائر، العدد 2014/10، ص 34-07.
- غطاس عبد الغفار (2017)، الدور الانمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة، الجزائر.
- غني النجار يحي ورياض جواد كاظم (2017)، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد الخمسون، ص 26-01.
- كاظم القرشي مدحت (2014)، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد، العراق، 20 (76)، ص 319-304.
- كاظم صباح الخيكاني نزار (2010)، امكانات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، العدد 01، المجلد (12).

ثانياً. باللغة الأجنبية:

- M. Bebut, B. Gavurova, A. Tkacova, A. Kotaskova, The Impact of The Manufacturing industry on The Economic Cycle of European Union Countries, Journal of Competitiveness (doi: 10.7441/joc.2018.01.02), Vol. 10 (1), 23-39, Retrieved from: <https://www.cjournal.cz/files/273.pdf>
- M. Ickson Manda and S. Ben Dahaou (2019), Responding to the challenges and opportunities in the 4th Industrial revolution in developing countries, ICEGOV2019, Melbourne, VIC, Australia, 244-253, Retrieved from: <https://collections.unu.edu/eserv/UNU:7324/p244-Ickson-Manda.pdf>
- NOBUYA HARAGUCHI, CHARLES FANG CHIN & EVELINE SMEETS, 2017, The Importance of Manufacturing in Economic Development: Has This Changed?, World

- Stephen J. Ezell, Robert D. Atkinson (2011), The Case for a National Manufacturing Strategy, ITIF (Information Technology and Innovation Foundation), Washington, Retrieved from: <https://www.itif.org/files/2011-national-manufacturing-strategy.pdf>

ثالثاً: تقارير وبحوث فنية

- صندوق النقد العربي، 2017، تنافسية الاقتصادات العربية العدد الثاني، الكويت.
- صندوق النقد العربي (2018)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية)، تم الاسترجاع من الموقع:
<https://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file=https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9.pdf>
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2016)، تقرير التنمية الصناعية: دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة (UNIDO ID/447).
- المعهد العربي للتخطيط (2018)، تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي، (رقم الإيداع: 2016/0481 مكتبة الكويت)، تم الاسترجاع من الموقع:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/465/465_Arab_dev_rep_2018.pdf
- مؤسسة بن راشد آل مكتوم (2015)، مؤشر المعرفة العربي (دار الغرير للطباعة والنشر الامارات)، تم الاسترجاع من الموقع:
http://www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFAr/AKI2015_Full_Ar.pdf
- مؤسسة بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2017)، تقرير المعرفة والثورة الصناعية الرابعة (الغرير للطباعة والنشر الامارات العربية المتحدة)، تم الاسترجاع من الموقع:
http://www.knowledge4all.com/uploads/files/Knowledge_and_the_Fourth%20Industrial_Revolution_AR.pdf
- مؤسسة بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2018)، تقرير مؤشر المعرفة العالمي (الغرير للطباعة والنشر الامارات العربية المتحدة).
- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2018)، تقرير التجارة والتنمية، (UNCTAD/TDR/2018).
- United Nations Development Organization, 2017. Competitive Industrial Performance Report 2016. Volume II. Vienna.
- Industrial Development Organization (2016), The Importance of Manufacturing in Economic Development: Has This Changed ? (United Nation WP1/2016, Vienna), Retrieved from: https://www.unido.org/sites/default/files/201702/the_importance_of_manufacturing_in_economicdevelopment_0.pdf
- Algeria Competitiveness Rank | 2007-2019 Data | 2020-2022 Forecast | Historical, (2020-05-02), Retrieved from: <https://tradingeconomics.com/algeria/competitiveness-rank>.